



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

قمة بغداد: ارض العراق وقضايا الإقليم

مصطفى السراي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

قمة بغداد: ارض العراق وقضايا الإقليم

مصطفى السراي *

اقيمت في بغداد قمة اقليمية تضم دول الجوار الاقليمي للعراق في يوم السبت المصادف 2021/8/28، وذلك لمناقشة قضايا الاقليم العالقة وفتح مجالات التعاون والحوار وتوحيد الجهود لحل المشاكل المتعلقة في الاقليم ولاسيما الازمة السورية والصراع السعودي-الإيراني. وضمت القمة كل من (تركيا، إيران، السعودية، الكويت، الاردن، البحرين، قطر، الامارات، مصر وبمشاركة فرنسا) وكذلك بحضور ممثلين عن اعضاء دائمين في مجلس الامن ورئيس الجامعة العربية ورئيس منظمة التعاون الاسلامي.

لهذه القمة عدة مميزات تؤكد على اهمية اقامتها في العراق الذي عُده هو الجامع الاكبر لهذه الدول والراعي لهذا الامر وذلك لما يتمتع به من مميزات استراتيجية تؤهله لأن يلعب دورا فاعلا في المنطقة، ولاسيما ان العراق يقع في دائر الصراع الثلاثي الايراني - السعودي - التركي وتربطه حدود مشتركة مع هذه القوى الاقليمية المؤثرة. وشهدت العلاقات الخارجية العراقية في الآونة الأخيرة الكثير من مجالات التعاون ما بين هذه القوى الثلاث، ومن هنا تبدو قدرة العراق على أن يكون ملتقى للحوار بين هذه القوى الإقليمية، خصوصا أن العلاقات الخارجية تشهد مؤخرا نوع من التعاون والانفتاح ومد جسور التواصل مع جميع الاطراف الأخرى في الشرق الأوسط.

بهذا المعنى، يمكن القول إن المكانة الاستراتيجية للعراق تؤهله لاستضافة هذه القمة والعمل على نجاحها ورعاية مخرجاتها، التي يؤمل أن تكون ذات تأثير واضح، ولاسيما انها تضم قطبي الصراع الأكثر فاعلية في المنطقة، وهي كل من إيران والسعودية. لذا فإن القمة مهمة من عدة محاور ومنها:

1. سياسياً:

عملت القمة على جمع اقطاب الصراع الدائم في المنطقة للمرة الاولى ربما منذ عام 1980، بشكل علني وبقمة اقليمية رسمية ولاسيما بعد تسلم ابراهيم رئيسي ادارة الحكم في الجمهورية الاسلامية، الامر الذي سيكشف طبيعة تعامل حكومة رئيسي مع الصراع الايراني - السعودي

* باحث.

ونقاط الاختلاف والالتقاء، وامكانية فتح مجالات حوار وتعاون ما بين القطبين وحديث وزير الخارجية السعودي الامير (فيصل بن فرحان) الذي أكد أن السعودية تتبنى خطاب السلم والحوار، والدبلوماسية، لحل المشاكل والقضايا العالقة في المنطقة.

وكذلك ما ورد في كلمة وزير الخارجية الايراني (حسن امير عبد اللهيان) بأن طهران تؤكد على تحقيق السلام والتباحث الاقليمي، وأن الامن لا يستتب الا عبر الثقة المتبادلة، الامر الذي قد يشير الى ان المنطقة في المرحلة المقبلة من الممكن أن تشهد تغيرات في طبيعة الخطاب والتعامل مع القضايا والمشاكل العالقة، وهو ما عززه البيان الختامي للقمة الذي جاء داعماً لهذا المضمون.

حضور الفاعل الدولي من ممثلي دول دائمة العضوية في مجلس الامن، ومراقبين دوليين، والرئيس الفرنسي ماكرون يعطي الانطباع أيضاً بشكل من أشكال الارتياح الدولي الى توحيد اطراف هذه القمة، والرغبة بالعمل على توحيد جهود الاطراف المشاركة للخروج بألية عمل موحدة تخدم المصالح الاقليمية، لا سيما قضايا مصيرية للجميع مثل مكافحة الارهاب، القضية التي تطرق لها جميع الحاضرين وشددوا على اهمية دعم العراق في مواجهة الارهاب والتخلص من الافكار الارهابية التي تقود للعنف، ولاسيما مصر التي كانت أكثر وضوحاً في خطابها حول عامل الارهاب وكذلك تصنيف المشكلات.

يطمح العراق من خلال هذه القمة إلى إعادة التركيز على مخرجات القمة الثلاثية المنعقدة في بغداد ما بين كل من العراق والاردن ومصر، والتركيز على التأييد الدولي لمخرجات هذه القمة، وكذلك فتح مجالات التعاون وامكانية انضمام بعض الدول العربية الاخرى، والتركيز على التعاون الخليجي - العراقي في حل بعض القضايا والازمات الداخلية العراقية، ولاسيما ما يخص الامن والكهرباء والحدود المشتركة ومشكلة المياه. كذلك على صعيد العلاقات الخارجية يحاول العراق العمل على خلق بيئة علاقات خارجية سليمة ومتوازنة مع دول الجوار، والعمل من اجل ان يكون (بيضة القبان) للمنطقة وكذلك لمناطق التقاطع والنفوذ الدولي.

2. إقتصادياً:

أكدت الحكومة العراقية أن القمة تهدف الى إيجاد التعاون مع جميع الدول المشاركة، بغية صنع بيئة مناسبة لجلب الاستثمارات ورؤوس الاموال والشركات الاجنبية، وتوفير بيئة اقتصادية خصبة لنجاح عمل هذه الاقتصاديات، ومن بينها مشروع الربط الكهربائي والربط من خلال

المواصلات اذ أن الهدف الاساس من القمة هو التعاون والشراكة الاقتصادية وليس مساعدة العراق وحسب.

3. حل الأزمات الداخلية

فيما يخص الازمات الداخلية فإن مثل هكذا قمة اقليمية تؤكد على قضية تصفير المشاكل الداخلية، بملاحظة أن إحدى جذور الازمات الداخلية العراقية الحاصلة ما هي الا انعكاس لصراع خارجي اقليمي او دولي، لذا فإن تصفير المشاكل الخارجية يؤدي انحسارها داخليا ولاسيما فيما يخص المسألة الطائفية، إذ يرجع جزء من هذه المشكلة للصراع بين السعودية وإيران، وكذلك مسألة النفط والحدود ما بين كردستان والمركز في العراق التي يعود جزء منها الى الصراع التركي - الإيراني.

وبالمجمل، حرص الحاضرون على التأكيد على دعمهم لاستقرار العراق، وتحقيق أمنه الداخلي، وتقديم العون لتحقيق هذا الهدف عبر الوسائل الديمقراطية واهمها إجراء انتخابات ديمقراطية مبكرة.

ويؤمل أن يكون لهذه القمة تأثير على بعض القوى السياسية العراقية الداخلية التي تتبنى وجهات نظر بعض الدول الاقليمية، إذ يتوقع أن تقلل نتائج هذه القمة من التقاطع ما بين هذه القوى وتقليل نقاط الاختلاف.

على هذا، تعد هذه القمة نقطة تحول مهمة في مسار السياسة الخارجية العراقية، وكيفية التعامل مع قضايا الاقليم، وتعبير جديد يتضمن تحويل السياسة الخارجية من الحياد الايجابي إلى طرح الحلول وتبنيها، الامر الذي قد يسهم بإعادة المكانة الاستراتيجية للعراق في المستقبل، والاهم من ذلك هو العمل على تأسيس مرحلة جديدة من طبيعة العلاقات الخارجية، ووضع خطة عمل واقعية تراعي المصالح والتعاون ونقاط الالتقاء والاختلاف مع دول الجوار، وتكون حجر الاساس للعمل عليه من قبل الحكومات القادمة وليس عملية وقتية - مرحلية لتحقيق غرض معين فقط.

على العراق الاستفادة من هذه الجهد والدعم الدبلوماسي والاقتصادي والامني لممارسة أدوار ريادة جديدة في المنطقة واستغلال مثل هذه الفرص الدبلوماسية لحل القضايا المشتركة ما بين العراق ودول الجوار ومنها:

1. حل المسألة المائية ما بين العراق وتركيا من جهة، والعراق وإيران من جهة ثانية، والوصول بالجهود الدبلوماسية الى اتفاق مرضي يتضمن طرح حزمة من أطر التعاون مثل منح استثمارات

1. واسعة في القطاع الزراعي تضمن إدخال وسائل الري الحديثة من جهة، واستقرار وثبات الاطلاقات المائية من جهة أخرى.
2. العمل على آلية تعاون بين دول المنطقة لمواجهة خطر الإرهاب والتطرف، واحتمالات نشاط الخلايا النائمة لداعش والتنظيمات المسلحة الأخرى.
3. العمل على تخفيف اجراءات السفر للعراقيين ومحاولة إلغاء الفيزا والقيود الامنية المشددة على سفر العراقيين لاسيما من قبل الجمهورية التركية ودولة الكويت والامارات العربية المتحدة والجمهورية الفرنسية، والعمل على تقوية الجواز العراقي من خلال التعاون مع هذه الدول، ويمكن درء المخاوف الأمنية المترتبة على تعقيد الإجراءات بوضع آلية تدقيق عراقية تغني عن التعقيدات التي تفرضها كل دولة على حدة، عبر وضع معايير معينة قبل التقديم على تأشيرات السفر، دون تعريض المواطن العراقي لمشاكل مع السفارات المعنية.
4. تشكيل لجان تفاوضية ذات وضع مستقر وصاحبة قرار من قبل خبراء من الطرفين لحل المشاكل الحدودية العالقة مع الكويت.
5. تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والالكتروني لاسيما مع دول ذات تجارب واستثمارات كبيرة في المنطقة مثل الامارات وقطر والسعودية والكويت وتركيا، ويمكن أن تكون هناك استثمارات مشتركة تضمن تقليل التناقضات وحماية المشاريع إلى أدنى حد عبر إيجاد تفاهات إقليمية بين الدول المتناقضة.
6. استغلال القبول الدولي والانفتاح الجديد لتأسيس مرحلة جديدة من الطبيعة العلاقات الخارجية والعمل على رسم سياسة خارجية فاعلة، مؤثرة بشكل إيجابي، مع استمرار التطمينات من جانب العراق بعدم رغبته بلعب دور يؤثر على السياسات الداخلية للبلدان المعنية كما كانت عليه الحال في السابق.